عروض الرسائل العلمية

العوامل الاجتماعية والاقتصادية للهجرة :

دراسة ميدانية للمهاجر المصري إلى ليبيا•

أ.د. عبد السلام بشير الدويبي••

مقدمة :

تمثل ظاهرة الهجرة غير الشرعية واحدة من أهم القضايا المعاصرة التي تحتل صدارة الاهتمامات الدولية والوطنية لاسيما في ظل التوجه العالمي نحو العولمة الاقتصادية وتحرير قيود التجارة ،التي تقضي بفتح الحدود وتسهيل حركة رؤوس الأموال ورفع القيود علي السلع وما نتج عن ذلك من آثار اقتصادية واجتماعية علي الدول النامية والفقيرة ، هذه الانعكاسات السلبية ساهمت بشكل كبير في زيادة وتيرة الهجرة غير الشرعية نحو الدول المتقدمة من أجل خلق ظروف معيشية أفضل لهؤلاء المهاجرين . الأمر الذي جعل من الدول الغربية تسعي بكل طاقتها لاستئصال هذه المشكلة والسعي لوقف فلول المهاجرين إلي شواطئها بأليات أقل ما توصف بها أنها أمنية متجاهلة الظروف الاقتصادية والاجتماعية التي تدفع بالمهاجرين إلي التضحية بأرواحهم في سبيل إيجاد فرص عمل وتحقيق حلمهم بحياة أفضل .

فالهجرة غير الشرعية تترتب عليها مشكلات عديدة ومعضلات مختلفة تهدد الأمن الاجتماعي والاقتصادي والبيئي والسياسي وخلق أوضاع مأساوية كما ظهر علي السطح خلال الآونة الأخيرة مشكلة ارتباط الهجرة غير الشرعية بالإرهاب الذي أصبح يهدد المجتمع الدولي بأكمله من خلال عبور الإرهابيين مع المهاجرين غير الشرعيين الذين يبحثون علي لقمة عيشهم في الدول الغربية لتنفيذ أجندات خاصة بهم من خلال التفجيرات التي تحدث بين الحين والأخر في تلك الدول مخلفة الأرواح مستغلين بذلك الفوضى التي حدثت في بعض البلدان العربية وغياب الأمن والرقابة علي المنافذ والحدود وظهور شبكات و عصابات تهريب البشر الأمر الذي ساهم في عبورهم من بلد إلي أخر.

وليبيا كغيرها من الدول التي عانت ولازالت تعاني من هذه الظاهرة الخطيرة وذلك باعتبارها بلد عبور للهجرة غير الشرعية بحكم الموقع الاستراتيجي الذي جعلها الحد الفاصل بين أفريقيا وأوروبا وتتميز بطول سواحلها التي بلغت حوالي(2000)كم كذلك طول الحدود الصحراوية التي تقدر بحوالي (4400)كم

• فتحي محمد اشنيبو . العوامل الاجتماعية والاقتصادية للهجرة :دراسة ميدانية للمهاجر المصري إلى ليبيا، الاكاديمية الليبية – طرابلس، 2017.(رسالة ماجستير غير منشورة)

•• عضو هيئة تدريس – الاكاديمية الليبية

وتشرف علي ستة بلدان اغلبها تعيش تحت خط الفقر نتيجة تدني الظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية وانتشار الحروب والنزاعات والتصحر والجفاف فيها بالرغم من امتلاكها للثروات الطبيعية الهائلة ، فكثرة أعداد المهاجرين سواء من دخل بطرق شرعية وتجاوز مدة الإقامة التي حددها القانون أو دخل عن طريق التسلل عبر الحدود بدون وثائق سفر أو تأشيرة دخول للبلاد تمثل تهديداً حقيقيا للأمن الوطني والسلم الاجتماعي .

وانطلاقاً من أهمية وخطورة هذه الظاهرة وانعكاسها وتداعياتها على المجتمع الليبي وتزايد إعداد المهاجرين من الدول المجاورة وخاصة في الآونة الأخيرة بسبب الظروف التي تمر بها البلاد ، الأمر الذي نتج عنه عدم ضبط الحدود مما ساهم في زيادة معدل الهجرة بشكل عام .

وتهدف هذه الدراسة إلي معرفة العوامل الاجتماعية والاقتصادية والديموغرافية للهجرة المصرية إلي ليبيا وكذلك التعرف علي ملامح الهجرة المصرية عن طريق المنافذ الليبية والمتسللين عبر الحدود للوصول إلي فهم موضوع شبكات تهريب المهاجرين المصريين إلي أوروبا .

وجاءت تساؤلات الدراسة انطلاقاً من سؤال رئيسي مهم وهو:

ماهي العوامل الاجتماعية والاقتصادية للهجرة المصرية إلي ليبيا ؟ ويتفرع عنه الأسئلة التالية :.

1) ماهي الدوافع والأسباب الكامنة وراء الهجرة المصرية إلي ليبيا ؟
2) هل للعوامل الاجتماعية دور في تدفق الهجرة المصرية إلي ليبيا ؟
3) هل للعوامل الاقتصادية دور في تدفق الهجرة المصرية إلي ليبيا ؟
4) هل توجد عمليات تهريب المهاجرين المصريين بين مصر وليبيا ؟
5) هل يتخذ المهاجرون المصريون إلي ليبيا طريقهم للعبور والهجرة إلي أوروبا؟

وتناولت هذه الدراسة من خلال فصولها الأتي:

تناول الفصل الأولمنها الإطار العام للدراسة متضمنا مشكلة وموضوع الدراسة وأهدافها وأهميتها والمفاهيم والمصطلحات التي تم استخدامها.

واختص الفصل الثاني بعرض الإطار النظري الذي اشتمل علي الهجرة الدولية ،مفهومها ، أنواعها،والعوامل المساعدة للهجرة و الهجرة المشروعة وغير المشروعة ، وتطورها وحجم هذه الظاهرة ،وأثارها ، والهجرة في المواثيق الدولية.

أمـا الفصـل الثالـثفتنـاول تحلـيلا ومراجعـة لـبعض الدراسـات السـابقة ذات الصـلة بموضـوع الدراسـة (دراسـات محليـة ، دراسـات عربيـة) فـي محاولـة لتتبـع التواصـل المرجعـي لهـذه الدراسـة مـع المرجعيـات والبحوث ذات العلاقة.

وعـرض الفصـل الرابـعالنظريـات المفسـرة لهـذه الظـاهرة مركزاعلـي نظريـة الطـرد والجـذب ونظريـة اتخـاذ القرارات ونظريـة التنظيم الاجتمـاعي ونظريـة تخطـي الحـدود الدوليـة ونظريـة التغير الاجتمـاعي ،ونظريـة المسافة.

وتنـاول الفصـل الخـامسملامح الهجرة المصرية إلي ليبيا ، وعوامل تدفقها ،كذلك التداعيات الاجتماعية والاقتصادية للهجرة المصرية في تواصلها مع الحالة الليبية وسمات تهريب المهاجرين المصريين إلي ليبيا والموقف الليبي من ظاهرة تهريب المهاجرين غير الشرعيين وطرق ووسائل شبكات تهريب المهاجرين بين مصر وليبيا.

وتضمن الفصل السادسالإطار المنهجي للدراسة مبينا نوعهاومنهجهاوحدودها مدينة طرابلس وأدوات جمع وتحليل البيانات والأساليب الإحصائية المستخدمة في تحليل بيانات الدراسة.

كماجاء الفصل السابع والختامي مغطيا لتحليل وتفسير البيانات ، عرض النتائج،والتوصيات ، إضافة إلي قائمة المراجع وملاحق الدراسة.

وتوصلت الدراسة إلي جملة من النتائج وهي كالتالي :.

النتائج العامة للدراسة :.

تأسست نتائج هذه الدراسة علي معطيات ومخرجات التحليل الإحصائي لإجابات المبحوثين حول التساؤلات الحاكمة في صيرورة الإجراءات المنهجية .

كما تأسست علي معطيات مراجعة الأدبيات والتقارير ذات العلاقة في بعدها الليبي ـ والمصري والدولي وتنقسم هذه النتائج كالتالي:ـ

نتائج البحث الميداني :.

توصلت هذه الدراسة إلي مجموعة من النتائج وذلك علي النحو التالي:.

البيانات المتعلقة بالإجابة عن تساؤلات الدراسة وفقاً لموضوعها وخصائص مشكلة البحث النتائج التالية :.

التساؤل الأول: حول الدوافع والأسباب الكامنة وراء الهجرة المصرية إلي ليبيا.

أ)اتفقت أراء جميع المبحوثين أي بنسبة تصل إلي 100% إن هناك أسباب اجتماعية واقتصادية وديموغرافية كامنة وراء الهجرة المصرية إلي ليبيا .

ب) من أسباب اختيار المصريين الهجرة إلي ليبيا وذلك لقربها من مصر حيث بلغت نسبة 36% من المبحوثين ،و26% لتوفر فرص عمل في ليبيا ،ونسبة 22% لتحقيق أرباح ومكاسب مادية ونسبة 14% لعدم وجود قيود وموانع رسمية في عملية الدخول والخروج والإقامة و2% لسهولة التنقل إليها

التساؤل الثاني : حول دور للعوامل الاجتماعية في تدفق الهجرة المصرية إلي ليبيا.

أ)تبين من خلال الدراسة أن نسبة 54%من المبحوثين كانت مصادر معلوماتهم في اتخاذ قرار الهجرة إلي ليبيا عن طريق أصدقائهم ،ونسبة 40% مصادر معلوماتهم عن طريق أقاربهم ونسبة 6% عن طريق بلدياتهم (أبناء منطقتهم).

ب) إن ما نسبته 84% من المبحوثين يقيمون في مجمعات سكنية خاصة بالمهاجرين وهذا يثبت أن اغلب المهاجرين يقيمون في مجتمعات خاصة بهم لكونها تحقق لهم التواصل مع بعضهم البعض ورخص تكاليف الإقامة .

التساؤل الثالث:حول دور العوامل الاقتصادية في تدفق الهجرة المصرية إلي ليبيا.

أظهرت الدراسة النتائج التالية :ـ

أ) أن غالبية المبحوثين أي بنسبة 92% يرون أن فرص العمل في ليبيا متوفرة وممتازة وتوفر دخلاً مجزياً.

ب) أن نسبة 50% من المبحوثين دخلهم الشهري من (1000. 2000) دينار ليبي في الشهر ونسبة 30% دخلهم الشهري أقل من (1000) دينار ليبي ونسبة 20% دخلهم الشهري من (2000) دينار فأكثر وذلك مقاربة بما يحصلون عليه في مصر من دخل متدني جداً.

ت) أن غالبية المبحوثين أي بنسبة 54% يرون أن تكاليف المعيشة في ليبيا رخيصة بالمقارنة مع غلوها بمصر.

التساؤل الرابع: حول وجود عمليات تهريب المهاجرين بين مصر وليبيا .

أثبتت الدراسة في هذا الشأن ما يلي:ـ

أ) أن نسبة 82% من المبحوثين يؤكدون علي وجود عمليات تهريب المهاجرين بين مصر وليبيا .

ب) إن نسبة 38.5% من المبحوثين تمت إجراءات دخولهم إلي ليبيا عن طريق وكالات سياحية ونسبة 30.7 % دخلوا عن طريق سماسرة التهريب و27% عن طريق مكتب بالسفارة الليبية في مصر و3.8%عن طريق شخص أخر،وهذه النتائج تتفق مع الموقف الراهن حول أسباب تزايد الهجرة المصرية إلي ليبيا وأصبح موضوع الهجرة غير المشروعة والمتاجرة بالبشر يتصدر قائمة أولويات الاتحاد الأوروبي والعالمي والليبي والمصري للحد من نشاط شبكات تهريب المهاجرين .

التساؤل الخامس : حول اتخاذ المهاجرين المصريين من ليبيا محطة عبور للهجرة إلي أوروبا.

أوضحت الدراسة في هذا الخصوص ما يلي :-

أ) أن نسبة 76%من المبحوثين يتخذون طريقهم للهجرة إلي أوروبا بحراً عبر ليبيا حيث تتزايد الهجرة المصرية العابرة إلي أوروبا.

كماأمكن من خلال نتائج الدراسة ومرجعياتها صياغة التوصيات التالية :-

- التوصيات المتعلقة بالتشريعات الليبية والمؤسسات ذات العلاقة:-

1. التأكيد علي ضرورة مراجعة القوانين المنظمة للهجرة غير الشرعية لتستجيب بكفاءة المستجدات وتداعيات الهجرة الدولية لعدم استجابة التشريعات النافذة لمستجدات الهجرة والمواقف الدولية بالخصوص.
2. تشديد الرقابة علي أعضاء العصابات والتنظيمات التي تعمل في مجال الهجرة السرية وكذلك الأشخاص المتهمين بالمساعدة في تنظيم عمليات تهريب البشر أو إعداد أماكن لإخفائهم وتوفير وسائل النقل غير الآمنة لهم .
3. مراقبة المنافذ الحدودية البرية والبحرية لتحقيق الأمن وحفظ النظام وحماية الأمن والسلم الاجتماعي في ليبيا.

- التوصيات المتعلقة بالتعامل مع العمالة المصرية المهاجرة :

4. إدارة وتفعيل السياسات والقوانين والقرارات المنظمة لعلاقات العمل والتشغيل عموماً والمصريين علي وجه الخصوص.

5. التعامل الوقائي لمشكلة الهجرة غير الشرعية من خلال مراقبة المنافذ للحدود البرية والبحرية لمنع تدفق المهاجرين والتنسيق والتعاون مع السلطات المصرية في هذا الشأن والتعامل العلاجي من خلال تسوية أوضاع المهاجرين وخاصة العمالة المصرية المهاجرة بطرق قانونية في إطار المرجعيات الوطنية وخصوصية العلاقات المصرية الليبية باعتبار مصر وليبيا دولتان شقيقتان تربطهما علاقات الجوار.
6. تنظيم سوق وعلاقات العمل لضبط وتنظيم تدفقات الهجرة المصرية إلي ليبيا في ضوء تحديد حجم الطلب وتحديد الجنسيات التي تعطي أولوية وتحديد المهن المطلوبة.
7. متابعة تنفيذ القرارات المتعلقة بتقليص حجم العمالة الزائدة ومعالجة القصور والتشوهات في سوق العمل الليبي .

ـ التوصيات المتعلقة بالأبعاد الدولية للتعامل مع ظاهرة الهجرة غير الشرعية :

1. العمل من خلال المنظمة الدولية للهجرة وغيرها من الوكالات الدولية والاتحاد الأوروبي لدعم الإدارة الوطنية والدولية والإقليمية للمواجهة الهادفة والمجدية التي لا تغلب مصالح أحد الأطراف علي مصالح الطرف الأخر.
2. التعاون بين الدول المجاورة لمراقبة الحدود والمنافذ البحرية والبرية والجوية وتفعيل تنسيق لوجستي بينها.
3. السعي إلي إيجاد إستراتيجية بعيدة المدى لعمل إصلاحات إقتصادية علي مستوي دول المصدر ،بما يكفل عدم لجوء الأفراد إلي الهجرة غير الشرعية ودعوة المجتمع الدولي إلي تقديم العون في هذا الإطار.